مستقبل العمران في القرن الواحد والعشرين
بين مؤتمر العمران 21 في برلين يوليه 2000
ومؤتمر اسطنبول +5 في نيويورك يونيه 2001

دكتور/ عبد الباقي إبراهيم
رئيس مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية

مع بدايات القرن الواحد والعشرين تراجع دول العالم سياساتها العمرانية في ضوء متابعة أجندة مؤتمر اسطنبول 1996 وما تحقق منها من إنجازات. ومع الزيادة المستمرة في سكان العالم خاصة في الدول النامية وما يصاحبها من متغيرات اجتماعية واقتصادية سوف تزداد نسبة التحضر، وينتظر أن يتمركز ثلثا سكان العالم في المدن في عام 2025، وسوف تتضخم المدن الكبيرة في العالم حاملة مزيداً من المشاكل الإسكانية والأمنية والتعليمية والصحية بالإضافة إلى نقص المرافق العامة خاصة مياه الشرب وزيادة التلوث البيئي والبصري والصوتي الذي سينعكس سلبياً على سلوكيات البشر ويزيد من حالات التوتر العصبي وتستعد منظمة الأمم المتحدة للاستيطان البشري (الموئل) لمواجهة هذه التحديات وطرحها على الجمعية العمومية في يونيه 2001 وذلك من خلال عقد المؤتمرات الإقليمية التي تنقل توصياتها ومرئياتها إلى المؤتمر الدولي للاستيطان البشري (اسطنبول + 5) المصاحب لانعقاد الجمعية العمومية عام 2001 . وكان آخر تلك المؤتمرات الإقليمية ذلك المؤتمر الذي عقد في تونس في 24 مارس 2000 بالتعاون مع منظمة العواصم والمدن الإسلامية بمناسبة مرور عشرين عاماً على إنشائها والذي أوصى بتوثيق التجربة التونسية في التنمية العمرانية المستدامة نظراً لما حققته من إنجازات تمثلت في تحسين البيئة وفي الهجرة العكسية من المدن إلى المناطق الريفية والصحراوية وتملك 80% من السكان لمساكنهم وإنشاء صندوق التضامن الوطني الذي يقوم بجمع التبرعات لإسكان الفقراء، عملاً بمبدأ التكافل الإسلامي وقد صدر عن هذا المؤتمر العديد من التوصيات التي تسعى إلى الارتقاء بأداء الإدارة المحلية وتنظيم الحيازة العقارية وتطبيق الاستراتيجيات التي تعمل على جذب السكان من المدن المكتظة إلى مناطق تعمير الصحاري كما يتم حالياً في دول المغرب وتونس وغيرها من الدول التي تحظى بظهير صحراوي كبير.

والمدن من ناحية أخرى تعتبر المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية وهي المجال الحيوي للإبداع الثقافي والتعبير الإنساني والاجتماعي للسكان الواجب رعايتهم بيئياً وعمرانياً وثقافياً وصحياً وأمنياً وهو ما سوف يتصدى له خبراء العالم في لقائهم من 28 يونيه إلى 2 يوليه عام 2000 في ألمانيا وعلى رأسهم العالم المصري الدكتور إسماعيل سراج الدين ومجموعة من الخبراء الدوليين من البرازيل وبريطانيا وألمانيا وسنغافورة والولايات المتحدة وبلجيكا والصين. وذلك برعاية كل من ألمانيا والبرازيل وسنغافورة وأمريكا الجنوبية. ويصاحب مؤتمر عمران 21 معرضاً معمارياً يعرض لأحدث إنجازات العصر في العمارة والتنمية العمرانية. وبالتوازي تسعى منظمة الأمم المتحدة للاستيطان البشري إلى وضع أجندة مؤتمر اسطنبول +5 بعد مرور عشر سنوات على مؤتمر الموئل في اسطنبول عام 1996 بهدف حث الدول على الاهتمام بمستقبل المدن في العالم والعمل على مواجهة المشاكل العديدة التي سوف تواجهها في القرن الواحد والعشرين،

ومصر على رأس هذه الدول التي تعاني من مشاكل عمرانية شديدة لا تجاريها دولة أخرى، حيث يتكدس 95% من السكان على 5% من الأرض ويزداد هذا التكدس يوماً بعد يوم وبمعدلات متسارعة لن تسعفها المشروعات القومية في توشكى وسيناء وشمال خليج السويس. ولكنها تحتاج إلى استراتيجية قومية للاستيطان خارج الوادي الضيق تعمل على زيادة عناصر الجذب للمناطق الجديدة والحد من عناصر الجذب في الوادي الضيق سواء في الحضر أو في الريف.. في المدن والقرى على حد سواء. الأمر الذي يستدعي إعادة النظر وبسرعة في التوزيع المكاني لاستثمارات الخطط الخمسية المتتالية. وتطوير أسس ومعايير وأساليب التنمية العمرانية للمدن القائمة كمناطق طرد والمدن والتجمعات العمرانية الجديدة كمناطق جذب مع ربط سياسات الإسكان والتوطين البشري بالاستراتيجية القومية للاستيطان خارج الوادي الضيق والعمل على الحد من انتشار الفقر كهدف أساسي في أجندة الأمم المتحدة وكذلك العمل على تضييق الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة فيما يسمى بالتكافل العالمي بين الدول. ومصر مدعوة لدعم هذه الأجندة بتطوير سياستها العمرانية وتحد من كافة المشروعات التي تساعد على زيادة التكدس السكاني في المدن القائمة وتوجيهها إلى مراكز حضرية جديدة خارج الوادي واستنباط نماذج جديدة من المستوطنات البشرية مثل المدن الجامعية المتكاملة والقرى الإنتاجية التي توفر السكن مع فرص العمل معاً. وإلزام شركات الاستثمار العقاري بالعمل على بناء المستوطنات البشرية المتكاملة لكل الفئات خارج الوادي مع إعطائها فرصة تطوير المناطق العشوائية والفقيرة داخل المدن القائمة، وتوجيه استراتيجية النقل والطرق بهدف سهولة الحركة بين التجمعات القائمة والتجمعات الجديدة خارج الوادي والحد مما يؤدي إلى كثافة النقل والمرور داخل المناطق الزراعية في الوادي الأمر الذي يرتبط بالتالي مع السياسة المكانية لتوزيع المناطق الصناعية وإذا كانت الدولة قد أعدت الخريطة العمرانية لمصر حتى عام 2020 إلا أنها لم تحدد الآليات التي تعمل على تحقيق الأهداف الواردة فيها. فإن الدلائل تشير إلى الاتجاه العكسي حيث تقوم الدولة بإنشاء المزيد من الكليات في الجامعات في المدن القائمة وإنشاء المزيد من المشروعات الجاذبة للسكان في هذه المدن وتوفير الخدمات التي تحتاجها الزيادات المستقبلية في أعداد السكان في مدن الوادي وهكذا مما يعرض العمران المصري إلى كارثة عمرانية يصعب معالجتها مستقبلاً. وتدل الدراسات العمرانية على أنه إذا استمر التضخم العمراني والسكاني بمعدلاته الحالية فإن الأرض الزراعية في الوادي الضيق سوف تختفي تحت العمران عام 2035، وتصبح الدلتا تجمعاً عمرانياً يضم حوالي 54 مليون نسمة ويختفي بذلك نظام الإدارة المحلية الحالي. ويجتمع خبراء التنمية العمرانية في العالم أن مصر تواجه أوضاعاً عمرانية خطيرة نظراً لتكدس سكانها على 5% من مساحتها وأن السبيل إلى مواجهة هذه الأوضاع هو إنشاء أقاليم تخطيطية / إدارية تتوفر فيها اللامركزية في التنمية المحلية التي تلتزم بالاستراتيجية القومية للاستيطان خارج الوادي، بحيث يكون لكل إقليم ظهيره الصحراوي الذي يساعد على جذب السكان من داخل الوادي إلى خارجه من خلال تطوير إدارة العمران والآليات التنموية والاقتصادية والتشريعية والإدارية التي تساعد على ذلك. مع الحد من زيادة معدلات الفقر كما تدعو إلى ذلك المنظمة الدولية، ولتكن مداخلة مصر في المؤتمرات الدولية للاستيطان البشري بعنوان "مواجهة الانفجار السكاني في الوادي" بالعمل على الامتداد العمراني خارجه، مع ما يتطلبه ذلك من سياسات وبرامج وتوجيه لاستثمارات ومن قوانين ولوائح تساعد على جذب السكان في الوادي الضيق إلى المناطق الصحراوية.